

نزيف العقول

الأرقام والاتجاهات الكامنة وراء أزمة الهجرة
العكسية في إسرائيل (2021 - 2024)



الأثر الاستراتيجي

الأزمة تتجاوز العجز
الديمغرافي المؤقت لتشكل
تهديداً وجودياً يمس الاستقرار
السكاني ويقوض التفوق
التكنولوجي للدولة.



التزيف النوعي

المهاجرون ليسوا أرقاماً
عشوائية؛ التركيز الأكبر يقع في
فئة الشباب والكوادر المتعلمة
التي تمثل العمود الفقري
للإنتاج والقوى العاملة.



التحول الكمي

قفزة قياسية وغير مسبوقة
في أعداد المغادرين طويلي
الأمد مقابل تراجع حاد
ومستمر في أعداد العائدين،
مما خلق الفجوة الأكبر تاريخياً.



منحنى الهجرة العكسية يتحول من حالة الاستقرار إلى تصاعد استثنائي عاماً بعد عام.

90,000

مغادرة نحو 90 ألف إسرائيلي

(سبتمبر/أيلول 2024)

(يناير/كانون الثاني 2023)

دراسة جامعة تل أبيب

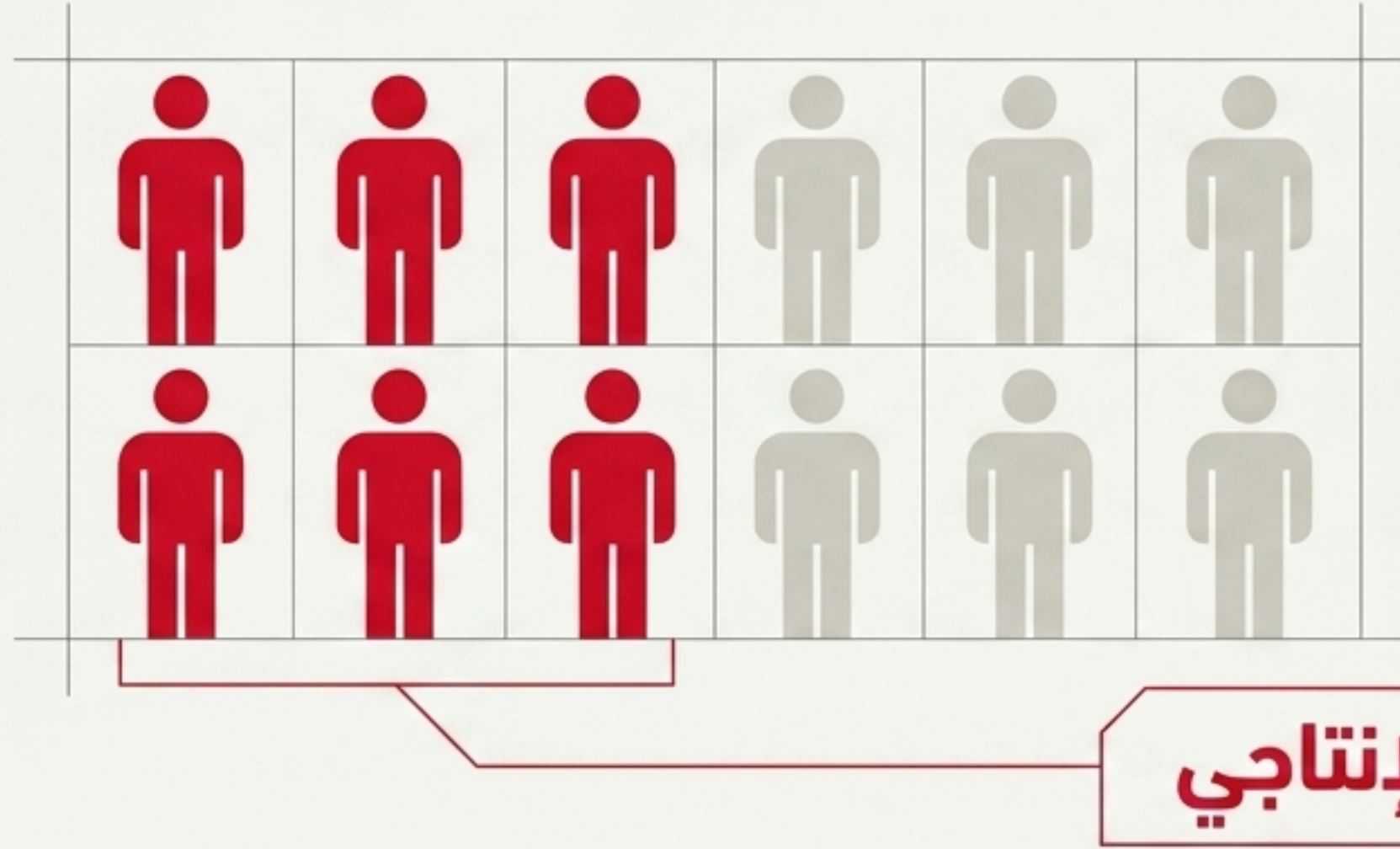
◀ **الباحثون:** إيتاي آتر، نيتاي بيرغمان، ودورون زامير، ودورون زامير.

◀ **قاعدة البيانات المراجعة:** استناداً إلى تقاطعات حاسمة من (بيانات (بيانات الإحصاء، سلطة السكان والهجرة، وسلطة الضرائب).

تأكيد أكاديمي ورسمي على تحول الظاهرة إلى وتيرة مستدامة.

مرحلة الأزمة والنزيف (2024 - 2022)	مرحلة الاستقرار (ما قبل 2021)	البعد
تصاعدي حاد (تجاوز 82,000 في 2023).	شبه مستقر عند ~40,500 شخص.	متوسط المغادرين
عجز قياسي (المغادرون أكثر من العائدين لأول مرة).	متقارب / مستقر.	الميزان الديمغرافي
خسارة نوعية للكتلة الشابة والأكاديمية.	حركة سكانية اعتيادية (روتينية).	محرك القلق

من يغادر؟ تشريح الفئة العمرية



50% من المغادرين منذ 2022 تتراوح أعمارهم بين 20 و44 عاماً.

الأبرز ليس العدد الإجمالي فحسب، بل هوية المغادرين. الهجرة لا تتركز في المتقاعدين، بل تستنزف الشريحة التي تمثل المحرك الأساسي للاقتصاد وسوق العمل.

تفكيك الشهادات العليا (إحصائيات 2022)



أكثر من **60%** من المغادرين والمغادريين يحملون درجات أكاديمية. هذا يمثل نزيهاً مباشراً للعقول المبدعة والكوادر المتعلمة التي تُعدّ ضرورية للحفاظ على ديناميكية الاقتصاد.

السثيو الأمامي

أزمة مركبة
وتحدٍ وجودي

=

خسارة نوعية
للعقول
(تزييف الشباب
وحملة الشهادات)

+

فجوة كمية
قياسية
(عجز ديمغرافي
غير مسبوق)

خطر تكنولوجي

فقدان الكوادر العليا يهدد
التفوق التكنولوجي على
المدى الطويل.

تقويض الاستقرار

تراجع مستمر في معدلات
العودة يهدد التوازن
السكاني.

استنزاف الإنتاج

خسارة القوى العاملة التي
تمثل العمود الفقري
للاقتصاد.